

المتابعة والمراقبة

لا تقف مهمة اللجان التنظيمية على اخذ القرارات والتوصيات. ان اللجان نفسها معنية الى ابعد الحدود بتطبيق القرارات والاخذ بالتوصيات. ان التأكد من تنفيذ القرارات لا يكون سليماً اذا لم يدعم بكل تلك الادلة القاطعة التي تجزم ان القرارات لم تنفذ فحسب، وانما نفذت بشكل جيد يتناسب مع السبب الذي دفع لاقرارها والهدف المرجو منها. كما ان عدم تنفيذ القرارات او تعطيلها يعطي دليلاً واضحاً على وجود خلل في البنية التنظيمية يستدعي بحد ذاته قرارات لاصلاحه حتى تتلاشى العراقيل امام قرارات تطوير العمل التنظيمي.

ان مجموعة الضوابط التي تحمي العمل التنظيمي تنبع بشكل او باخر من المبدأ الرئيسي في البنيان التنظيمي للحركة الثورية الا وهو مبدأ المركزية الديمقراطية. وشروط المركزية الديمقراطية لا تؤمن سلامة اخذ القرارات فحسب، وانما تؤمن سلامة تنفيذها ايضاً. ويتم التأكد من سلامة التنفيذ عبر التمسك بشرطين اساسيين من شروط المركزية الديمقراطية.

الاول: هو ان واجب الافراد والهيئات القيادية المنتخبة يقتضي ان تقدم التقارير الدورية الى اللجان او المؤتمرات التي انتخبتهن لتتم محاسبتهم على اساسها.

الثاني: هو ان على المراتب الادنى تقديم التقارير المفصلة دورياً عن كل نشاطاتها.

هذان الشرطان يضمنان مراقبة ومتابعة القيادة للقاعدة من جهة، ومراقبة ومتابعة القاعدة للقيادة من جهة اخرى. ان الممارسة تؤكد انه حتى اكثر الاعضاء اخلاصاً والتزاماً تتضاءل فعاليتهم بشكل واضح عند غياب المراقبة والمتابعة، كما ان الممارسة تؤكد على ان معظم الامراض التي تصاب بها البنية التنظيمية ناتجة بشكل او باخر عن غياب المراقبة والمتابعة الصارمين او عن التأخر في معالجة القضايا التي تكشفها المراقبة لسبب او لآخر.

وحتى تكون المراقبة والمتابعة مجدية فان الواجب يقتضي ان لا تكون موسمية ومزاجية كما هو الحال في حركتنا، بل يجب ان تكون مراقبة متتابعة تتحكم بتنفيذ المهمات ضمن المدى الزمني المقرر. وحين تكشف المراقبة تعذر ذلك فانها تحدد طبيعة الخلل سواء أكان في الاداة التنفيذية او في القرار.

ان فعالية التنظيم تتطلب الانجاز للمهام وتجديد وتطوير الكوادر والملاكات. وهذه الفعالية لا تؤمنها حقاً الا المراقبة حيث انه عبر المراقبة والمتابعة يتحقق ما يلي:

1. اختيار الكوادر والاعضاء وتحديد كفاءاتهم وتقييم امكانياتهم موضوعياً مما يساعد على اعادة ترتيب الوضع التنظيمي باستمرار بحيث يتسلم الكادر او العضو المهمة التي تتناسب مع امكانياته وكفاءته. وهذا يحقق مبدأ وضع الانسان المناسب في المكان المناسب.
2. التحقق بصورة لا تقبل الشك في التنفيذ الفعلي للمهام من حيث النوع والكم بحيث يضمن المسيرة الصحيحة للعمل.
3. كشف الثغرات والعيوب في الوقت المناسب والعمل على تلافيها عبر تكييف الاعضاء والكوادر

المجربة القدرة على التنفيذ بالشكل السليم.

4. تنشيط التفاعل الدائم بين المراتب التنظيمية المختلفة، وتحسين طبيعة العلاقات التنظيمية مما يعمق روح العمل الجماعي ويهيئ الاجواء المناسبة لممارسة النقد والنقد الذاتي بشكل فعال.

5. تربية الاعضاء والكوادر وبث روح التحفز وتعميق روح المسؤولية لديهم مما يقوي روح الرقابة الذاتية التي هي ضمانة اساسية من ضمانات صحة المسيرة الثورية.

ان ما نلاحظه اليوم في اقليم لبنان بشكل خاص وفي حركتنا بشكل عام هو غياب واضح للمتابعة والمراقبة مما ادى الى غياب الاطر التنظيمية الصحيحة والتي تفشي امراض الشللية وضعف الالتزام. ان الاهتمام بالتنظيم يتطلب او ما يتطلب من كافة المراتب تعميق مفهوم الرقابة والاستعداد للممارسة على اساسها في الاتجاهات المختلفة من الاعلى الى الادنى... ومن الادنى الى الاعلى، وفي نفس المرتبة التنظيمية اضافة الى الرقابة الذاتية للعضو.

بهذه الروحية وبهذا الاستعداد الصادق نكون قادرين على تخطي الكثير من العقبات وتلافي الكثير من الاخطاء وندفع باتجاه صحيح نحو تصليب البنية التنظيمية لحركتنا بما يتناسب مع مهمات المرحلة القادمة.

وانها لثورة حتى النصر